وضع نفسه ضمن قائمة ضمت الكبار منهم «سيتي بانك» و«شارتر»

«بوبيان».. أفضل بنك إسلامي بالعالم في الخدمات المصرفية الإلكترونية

وضع بنك بوبيان نفسه في مصاف الكبار بحصوله للعام الخامس على التوالي على جائزة أفضل بنك إسلامي في العالم في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية (الرقمية) Best Islamic Digital Bank من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد تعليقا على ذلك: «فخورون بكوننا جئنا هذا العام بين الكبار في العالم حيث تم اختيارنا ومن جهة محايدة كأفضل مؤسسة إسلامية في العالم في واحد من أهم المجالات التي تشهد منافسة قوية وهو الخدمات الإلكترونية».

وأضاف ان هذه الجائزة تأتي لتتوج عاما مميزا على مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما أنها إضافة لسلسلة الجوائز التي حصدها البنك في هذا المجال وهي جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية والأفضل أيضا على مستوى الشرق الأوسط وجميعها من مؤسسة غلوبل فاينانس. وأشار الماجد «ان ابرز ما يمثله هذا الإنجاز انه وضع بنك بوبيان كبنك عربي إسلامي بين قائمة البنوك الكبرى وهو إنجاز جديد يضاف للبنوك الكويتية والقطاع المصرفي والمالي في الكويت». وضمت قائمة الأفضل عالميا بالإضافة إلى بوبيان سيتي بانك وستاندرد شارتر العالميين وهو ما يمثل إنجازاً للمصارف الكويتية على مستوى العالم يضاف إلى سلسلة إنجازاتها التي حققتها في السنوات الأخيرة.

عادل الماجد

وقال الماجد: «ان البنك فخور بسجله من الجوائز والتقديرات التي حصل عليها لاسيما في السنوات الأخيرة خاصة أنها تأتي من مؤسسات إقليمية وعالمية مشهود لها بالحيادية والثقة الكبيرة في اختياراتها المبنية على الارقام والنتائج المالية وإنجازات السوق».

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي للبنك عبدالله التويجري ان بنك بوبيان كان من البنوك القليلة على مستوى المنطقة وربما العالم التي استوفت شروط التقدم للجائزة حيث انطبقت جميع المعايير التي وضعتها غلوبل فاينانس على تجربة البنك في السنوات الاخيرة. وكانت المؤسسة قد أشارت في تقريرها حول معايير الاختيار التي قامت بوضعها لجنة من المحكمين العالميين وهي: مدى قوة الاستراتيجية التي يضعها البنك لجذب وخدمة العملاء الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية الكترونية، كذلك تحفيز وترغيب العملاء في التحول الى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة الى نمو قاعدة العملاء الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الإلكترونية بكل قنواتها سواء عبر الانترنت أو الهواتف الذكية، وأخيرا الإبداع والابتكار في تقديم خدمات مصرفية وغير مصرفية مميزة عبر القنوات الإلكترونية. وكان بنك بوبيان قد حصل على مجموعة من الجوائز خلال العام الحالي في مجال التقنيات المصرفية ضمت جائزة غلوبل فاينانس كأفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط في الخدمات المصرفية الإلكترونية وجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت في الخدمات المصرفية الإلكترونية وجائزة أفضل تطبيق للهواتف الذكية وجائزة البنك الأكثر ابتكارا وإبداعا وجائزة الأفضل إبداعا في تقنيات MAL I.

كما فاز أيضا بجوائز عديدة في مجال خدمة العملاء أبرزها جائزتان من مؤسسة «سيرفس هيرو» العالمية المتخصصة بقياس مستوى رضاء العملاء وهما جائزة المركز الأول في خدمة العملاء على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في الكويت وذلك للمرة الرابعة بالإضافة إلى جائزة أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء للعام التاسع على التوالي منذ 2010.

خدمات ومنتجات جديدة.. قريباً

قال عبدالله التويجري ان السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعا غير مسبوق في قاعدة عملاء بنك بوبيان الذين يستخدمون الحلول المصرفية الإلكترونية سواء عبر موقع البنك الإلكتروني على الانترنت أو من خلال خدمات بوبيان موبايل بانكنج.

وأضاف ان ذلك ارتبط بالنمو الكبير في عدد العملاء وبالتالي فإن عدد العمليات المصرفية باستخدام كافة القنوات تضاعف خلال السنوات الأخيرة مقارنة بنسب نمو معتدلة للبنوك الاخرى وهو تحد آخر يضاف إلى التحديات التي واجهت البنك.

ونوه إلى ان بوبيان تصدر المشهد المصرفي في السنوات الأخيرة من خلال طرحه لأكثر من خدمة ومنتج مصرفي لأول مرة في الكويت، حيث باتت عبارة لأول مرة في الكويت مرادفا لإنجازات بوبيان الإلكترونية. وكشف التويجري أن الفترة المقبلة ستشهد طرح العديد من الخدمات والمنتجات الجديدة تماما على السوق الكويتي.

المجموعة
المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية (ش.م.ك) مقفلة
Kuwait Real Estate Investment Consortium (k.s.c.) Closed
تأسست عام 1975

تعلن **المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية** بصفتها مديراً للعقار الكائن في منطقة بنيد القار - قطعة 2 - قسيمة 132 (فندق سفير إنترناشيونال سابقاً) عن بيع المنقولات والمعدات والتجهيزات الخاصة بالفندق (دفعة واحدة)، فعلى الراغبين بالشراء تسجيل رغبتهم في مقر **المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية** شرق - قسيمة 28 - شارع أحمد الجابر بجانب مقر لجنة المناقصات المركزية وفق الشروط التالية:

1. التسجيل حصرياً للشركات والمؤسسات (دون الأفراد).
2. على الشركات المتقدمة إحضار نسخة حديثة للسجل التجاري وصورة إعتماد التوقيع والبطاقة المدنية للممثل القانوني.
3. آخر موعد لتسجيل الراغبين بالشراء يوم الثلاثاء الموافق 2019/11/12.

للإستفسار يرجى الإتصال على
أرقام المجموعة: 22448260 - داخلي: 240 - 249

ضمن مشاركته في مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض

الهاجري: إرادة واضحة من الحكومات الخليجية لتعزيز المراكز المالية بالمنطقة

قال الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي (المركز) مناف الهاجري إن «اقتصاد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الربعي الذي اعتمد على النفط لسنوات طويلة، قد أثر على إقبال هذه الدول على المخاطر. إلا أنه مع الطفرات التكنولوجية والديموغرافية والعولمة، صار هاجس الاستدامة أكثر استقطابا للاهتمام لجذب الاستثمارات، وخصوصا كوننا في منطقة عدد السكان فيها 422 مليونا، أكثر من 50٪ من سكانها تحت سن 25 سنة، ونسبة البطالة بينهم تصل إلى 21٪، الأمر الذي أجل وتيرة الإصلاحات».

مناف الهاجري خلال حديثه في «مبادرة مستقبل الاستثمار»

جاء تصريح الهاجري ضمن مشاركته في الحلقة النقاشية في «مبادرة مستقبل الاستثمار» التي عقدت يوم 29 أكتوبر بالسعودية، الرياض، حول «تبادل الأماكن: ما هي المراكز المالية الجديدة الناشئة حول العالم؟» تحت رعاية صندوق الاستثمارات العامة.

وصرح الهاجري قائلا: «نشهد اليوم إرادة واضحة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي نحو تعزيز المراكز المالية في المنطقة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية واحتضان الشركات المحلية، حيث سنت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التغييرات التشريعية لتحسين بيئة الأعمال ورفع درجة التنافسية للاقتصاد. وتمضي عملية بناء المؤسسات بوتيرة متسارعة في المنطقة، حيث يتم إطلاق العديد من المبادرات لتحسين بيئة الأعمال والبيئة التشغيلية، وتحفيز القطاع الخاص كي يكون له دور أكبر في الاقتصاد. أما العقبات التي تحول دون دخول الأسواق في مختلف القطاعات فقد تم تذليلها أو الحد منها لتعزيز القدرة التنافسية. وتقدم الكويت الآن تراخيص للاستثمارات بنسبة 100٪ في العديد من القطاعات مثل البنية التحتية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والإسكان وفقا لقانون عام 2014.

وفي عام 2016، قامت السعودية بتوسيع نطاق القطاعات التي يسمح فيها بالملكية الأجنبية الكاملة عن طريق تضمين شركات البيع بالتجزئة والجملة. كما وافقت الإمارات مؤخرا على الملكية الأجنبية بنسبة 100٪ في 122 نشاطا اقتصاديا موزعا على 13 قطاعا مثل الطاقة المتجددة والتجارة الإلكترونية والبناء والترفيه. كما يتم تجديد قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص كي تتناسب مع احتياجات السوق الحالية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. وفي الكويت، تم إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تنظيم الحملات الترويجية وورش العمل لتسهيل المشاركة الأجنبية في الاقتصاد الوطني. وتعتبر جهود الإصلاح ملموسة بشكل كبير في مجال أسواق رأس المال، حيث تشهد الترقية الأخيرة لأسواق الأسهم في الكويت والمملكة العربية السعودية إلى مصاف الأسواق الناشئة ضمن المؤشرات العالمية على المبادرات والإصلاحات التي قامت بها السلطات المعنية».

وذكر الهاجري: «ينبغي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من زخم الإصلاح والتقدم الذي أحرزته بالفعل في تحسين بيئة أعمالها، حيث ان المراكز المالية التي توفر البيئة المناسبة للاستثمار، بما يدعم المستثمرين والمدخرين ورجال الأعمال والمؤسسات، بإمكانها تشجيع القطاع الخاص على أن يكون له دور أكبر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتساهم المراكز المالية في خلق بيئة رقابية مستقلة تتسم بالنزاهة والشفافية وتأسيس نظام قانوني محايد سليم ويوحي بالثقة لدى المستثمرين الأجانب، كما تساهم في تطوير عملية الدخول إلى الأسواق الدولية للتجارة والاستثمار وتعزيز تطوير البنية التحتية غير المادية، بما في ذلك البنية التحتية للسوق وإدارة البيانات والاتصالات والعمالة الماهرة والبنية التحتية المادية ذات الصلة بالاتصال والنقل والإقامة».

وأشار إلى أنه بالنظر إلى التحديات في المنطقة، ينبغي عدم قصر الاستثمارات على الخارج، لأن الاستثمارات الداخلية هي الكفيلة بالاندماج المجتمعي وخلق الوظائف، حيث لوحظ أن القطاع المالي له دور كبير، قد يكون أبرز من المستثمر العالمي، في احتضان شركات القطاع الخاص، والخروج بأدوات استثمارية جديدة، وعدم قصر معاملاته على الشركات المدرجة الأقل مخاطرة على سبيل المثال».

وأضاف أنه على الرغم من أن التقدم الذي يتم إحرازه هو أمر جدير بالإشادة، إلا أنه ينبغي العمل بفاعلية على تسويق منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أفضل للمستثمرين العالميين عبر العديد من منتديات المستثمرين. واختتم الهاجري كلمته بالتأكيد على أن سبل المضي قدما تتمثل في وضع سياسة استثمار وطنية تستند إلى مبادئ توجيهية واضحة للاستثمار لمختلف المؤسسات المحلية التي من شأنها أن تدفع عجلة الاقتصاد نحو تحقيق سياسة مستدامة وشاملة.

«وربة» يحصل على جائزة DevOps Rockstar

نظرا للنجاح الذي حققه البنك في تطوير بنيته الرقمية ـ سواء من جهة الخدمات المصرفية الرقمية أو من جهة التطبيقات الإلكترونية التي يمتلكها ـ فاز بنك وربة بجائزة DevOps Rockstar وذلك خلال المؤتمر (Next Awards) في كوبنهاغن، الدنمارك. وتمنح جائزة DevOps Rockstar للشركات التي تملك نموذج عمل ناجحا وفعالا في صومعة البيانات بين ثلاثة أقسام هي: فريق البنية التحتية، وفريق العمليات، وفريق المطورين حيث يحتاج العمل بين هذه الأقسام إلى التناغم والتعاون وسلاسة الحركة في البيانات ودعم التكنولوجيا، لذلك، تكرم هذه الجائزة الفرق التي نجحت بإيجاد طرق فعالة ومبتكرة لتسريع عملية تطوير التطبيقات ولقيادة التقدم في مجال التحول الرقمي للمؤسسات والشركات. وحول هذه الجائزة، قال هيثم التركيت رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات في بنك وربة: إن الحصول على هذه الجائزة من قبل شركة عالمية ـ تعتبر من الرواد في مجال تكنولوجيا المعلومات ـ هو مدعاة للفخر بالنسبة لبنك وربة، حيث تدعم قصة نجاح البنك وفريق عمله ومدى كفاءتهم في قيادة التطور الرقمي الذي يقوم به البنك سواء على صعيد الموقع الإلكتروني، أو الخدمات الرقمية والتطبيقات التي أطلقها البنك. وأضاف التركيت: يضع بنك وربة نصب عينيه مصلحة العميل بالدرجة الأولى ـ والتي في ظل التطور التكنولوجي الحاصل على مستوى جميع الخدمات والجوانب الحياتية ـ كان لا بد من تبني هذا التطور بهدف تقديم تجربة مصرفية ممتعة وسلسة للعميل تغطي كل احتياجاته وتلاقي تطلعاته فيما يتعلق بتعاملاته البنكية، حيث قام البنك بتقديم جملة من الخدمات والتطبيقات ذات معايير الأمن والحماية العالية جعلت من بنك وربة مصدر ثقة لهم من ضمنها: تطبيق بنك وربة المطور بالكامل، وتطبيق فايز، وخدمة الجمعية الرقمية، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات تحت مظلة إكسبرس يستطيع العميل من خلالها القيام بالعديد من المعاملات البنكية كفتح الحساب وطلب التمويل بشكل رقمي وغيرها الكثير.

هيثم التركيت

ممثل بنك وربة يتسلم الجائزة

«أرامكو» قد تطرح بين 1 و2٪ في البورصة

السعودية تبدأ الطرح الأولي لأكبر شركة نفط بالعالم

رويترز: بدأت شركة «أرامكو» طرحها العام الأولي أمس، معلنة عزمها الإدراج بالبورصة المحلية والذي يأتي مع سعي المملكة العربية السعودية لتنويع مواردها الاقتصادية وإقامة شركة مدرجة الأعلى قيمة في العالم.

ولم تضع «أرامكو» إطارا زمنيا أو تحدد كم ستبيع، لكن مصادر قالت لـ«رويترز» ان شركة النفط قد تطرح ما بين 1 و2٪ من أسهمها بالبورصة المحلية لتجمع ما بين 20 و40 مليار دولار.

وقالت «أرامكو» ان الطرح سيكون على شريحتين: إحداهما للمستثمرين من المؤسسات والأخرى للمستثمرين الأفراد. وأضافت في بيان أن النسبة المئوية للأسهم التي ستباع وسعر الشراء سيتحددان بعد فترة بناء سجل أوامر الاكتتاب.

في هذا الاطار، أعلن الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو» أمين الناصر خلال مؤتمر صحافي ان الشركة ستصدر نشرة الطرح الأولي في 9 من نوفمبر.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة أرامكو ياسر الرميان في المؤتمر الصحافي إن تقييم الشركة ينبغي أن يتحدد بعد الجولة الترويجية للطرح.

وتظهر بيانات «رفينيتيف» أن الطرح سيضع أرامكو في المرتبة الحادية عشرة لأكبر طرح أولي على الإطلاق، بينما بيع 2٪ من أسهم أرامكو مع تقييمها عند 1,5 تريليون دولار سيجعلها صاحبة أكبر طرح أولي على الإطلاق، متفوقة على «علي بابا».

أمين ناصر وياسر الرميان خلال المؤتمر صحافي (أ.ف.ب)

أسهم مجانية للمستثمرين السعوديين

وأعلنت «أرامكو» في بيانها أمس عن صافي ربح قدره 68 مليار دولار لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر.

وأوضحت الشركة أن الإيرادات ومصادر الدخل الأخرى المرتبطة بالمبيعات بلغت 244 مليار دولار للفترة ذاتها.

وقالت «أرامكو» ان هيئة السوق المالية السعودية، التي وافقت أمس على طلبها الإدراج، أصدرت استثناء لمؤسسات الاستثمار الأجنبية غير الموجودة داخل المملكة للاكتتاب.

وسيحق للمستثمرين السعوديين الحصول على سهم مجاني مقابل كل 10 أسهم يحتفظون بها لمدة 180 يوما بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى للأسهم المجانية 100 سهم.

وقالت الشركة ان الحكومة ستتخلى عن حقها في الحصول على نصيب في توزيعات الأرباح النقدية على أسهم أرامكو، لتعطي الأولوية لحملة الأسهم الجدد.

وستخفض أرامكو رسوم الامتياز التي تدفعها للحكومة لطمأنة المستثمرين.

وذكرت أرامكو انها ستتبنى نظاما تصاعديا لرسوم الامتياز، يسري من أول من يناير 2020، بمعدل حدي يبلغ 15٪ لما يصل إلى 70 دولارا للبرميل، و45٪ لما بين 70 و100 دولار، و80٪ إذا ارتفع السعر عن ذلك.

وقالت «أرامكو» إنها تنوي الإعلان عن إجمالي توزيعات أرباح نقدية للأسهم العادية بقيمة 75 مليار دولار على الأقل في 2020.

وسيعني هذا عائدا للسهم قدره 5٪ في حال تقييم الشركة عند 1,5 تريليون دولار، وهو أقل من ذلك الذي يعرضه منافسون مثل إكسون موبيل ورويال داتش شل.

وهناك أكثر من 12 بنكا يديرون عملية الطرح الضخمة.

«بلومبيرغ»: «أرامكو» تعتزم رفع توزيعات أرباحها لـ 80 مليار دولار

ذكرت وكالة «بلومبيرغ» أن شركة أرامكو تعتزم رفع توزيعات أرباحها السنوية على المساهمين إلى 80 مليار دولار، بعد أن كانت قد أعلنت مسبقا عن توزيع أرباح بقيمة 75 مليار دولار العام المقبل، في محاولة لجعل سهم الشركة أكثر جاذبية. ولا تزال «أرامكو» تعقد اجتماعات مع مصرفييها لتحديد تفاصيل العرض، وقد تتغير خطة توزيعات الأرباح وتقييمها. وضمنت «أرامكو» هذه الأرباح للمستثمرين حتى عام 2024 بغض النظر عن ما يحدث لأسعار النفط. وستقوم «أرامكو» بتخفيض المدفوعات إلى الحكومة إذا كان عليها تخفيض إجمالي التوزيعات.